

أهم طرق قياس هروب رأس المال إلي الخارج

هويدا عبدالناصر ابوالوفا هاشم¹

موافي رمضان موافي محمد²

محمود حامد محمود عبدالرازق³

ملخص البحث :

لقد نالت ظاهرة هروب رأس المال إلى الخارج إهتمامًا كبيرًا من قبل الباحثين وواضعي السياسات الاقتصادية لما لها من آثار اقتصادية خطيرة علي الدول الأم، والتي تتدفق منها رؤوس الأموال إلي الخارج؛ حيث تكون غالبية تلك الدول دول نامية والتي تتسم بتدهور النشاط الاقتصادي لها فنجد أن هذه الدول تعاني من كل من تقادم الدين العام، وإنخفاض معدلات النمو والتنمية الاقتصادية بها بالإضافة إلي فقدانها للمدخرات المحلية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية. لذلك إهتم العديد من الباحثين والمؤسسات الدولية بدراسة ظاهرة هروب رأس المال إلي خارج تلك الدول ومعرفة الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلي الهروب بالإضافة إلي وضع بعض الطرق المختلفة لقياس حجم رأس المال الهارب منها إلي الخارج.

ونظرًا لتعدد طرق قياس حجم رأس المال الهارب إلي الخارج والتي وضعها العديد من الباحثين، لذا تهدف هذه الدراسة إلي معرفة أهم الطرق المستخدمة في قياس حجم رأس المال إلي الخارج، ومناقشة مزايا وعيوب كل طريقة علي حدى. حيث وجد أن طرق القياس المستخدمة في تحديد حجم رأس المال الهارب إلي الخارج تختلف باختلاف التعريف المستخدم لتعريف ظاهرة هروب رأس المال وكذلك إختلاف مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة الأم.

لذلك فقد تنوعت طرق القياس المستخدمة في تحديد حجم رأس المال الهارب إلي الخارج من خلال تصنيفها إلي طرق مستخدمة في الأجل القصير أو كما تسمى بطرق قياس الأموال الساخنة، وطرق مستخدمة في الأجل الطويل.

Abstract

The phenomenon of capital flight has received great attention from researchers and economic policies makers, because of its serious economic effects on the mother countries from which the capitals flow to abroad; Where the majority of these countries are developing

¹ معيد بقسم الاقتصاد- كلية التجارة - جامعة جنوب الوادي

² مدرس بقسم الاقتصاد- كلية التجارة - جامعة جنوب الوادي

³ أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد وعميد كلية التجارة - جامعة جنوب الوادي

countries that are characterized by the deterioration of economic activity we find that these countries suffer from both the exacerbation of public debt, low rates of economic growth and development in addition to, the loss of domestic savings necessary to occur economic development. Therefore, many researchers and international institutions were interested in studying the phenomenon of capital flight out of these countries and to know the main causes that lead to flight in addition to, finding some different ways to measure the amount of capital flight.

Given the multiplicity of methods for measuring the size of capital flight that developed by many researchers, so this study aims to know the most important methods used in measuring the size of capital flight and discuss the advantages and disadvantages of each method separately. Where it was found that the methods of measurement used in determining the size of capital flight differ according to the definition used to define the phenomenon of capital flight, as well as the different stage of economic development in the mother country.

Therefore, the measurement methods used to determine the size of the capital flight varied by classifying them into methods used in the short run or as they are called methods of measuring hot money, and methods used in the long run.

مقدمة:-

تعتبر ظاهرة هروب رأس المال إلي الخارج من الظواهر الاقتصادية الشائكة التي يتعرض لها اقتصاد أي دولة خاصة اقتصادات الدول النامية وذلك في ظل سعيها لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والتنمية. لذلك إهتم العديد من الباحثين وواضعي السياسات الاقتصادية بهذه الظاهرة.

ولقد تم التعرف علي مصطلح هروب رأس المال في الأدبيات الاقتصادية منذ أوائل القرن العشرين، حيث إستخدمه Kindleberger في عام ١٩٣٧ كتعبير عن إنتقال رأس المال غير العادي عبر الدول المختلفة وبالتالي فقد عرف Kindleberger هروب رأس المال علي أنه " تدفقات غير عادية مدفوعة من دولة ما وذلك بسبب قائمة معقدة من المخاوف والشكوك"، ومن هنا فإنه وفقاً لـ Kindleberger كي يطلق علي إنتقال رأس المال مصطلح هروب رأس المال يجب أن يكون تدفق رأس المال إستثنائي، ومفاجئ، وناشئ عن التوقعات السلبية للاقتصاد المحلي.¹ وبالتالي قد لا يعد كل تدفق لرأس المال للخارج هروب لرأس المال.

فقد لقي مصطلح هروب رأس المال (Capital flight) إهتماماً واسعاً في أوائل الثمانينات من القرن العشرين خاصة في دول أمريكا اللاتينية، حيث وصل حجم هروب رأس المال من هذه الدول

¹ Kant, C. (2002). What is capital flight? , World Economy, Vol. 25, No. 3, PP 341-358.

إلي الخارج مستويات مرتفعة جداً، فقد كان هروب رأس المال السبب الرئيسي لإنكماش اقتصاد هذه الدول وإنهيار النظام النقدي بها.¹

ونظراً لخطورة الظاهرة علي اقتصاد أي دولة بشكل عام واقتصادات الدول النامية بشكل خاص، والتي تسعى إلي تحقيق معدلات مرتفعة نسبياً للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فقد تعددت جهود الباحثين للوصول إلي تعريف دقيق وواضح لهروب رأس المال إلي الخارج ولتوضيح الفرق أيضاً بين هروب رأس المال أو كما تسمى التدفقات غير العادية لرأس المال، والتدفقات العادية لرأس المال أو كما تعرف بحركات رأس المال.

وقد أوضح (Schneider) أن التعريف الأكثر دقة لمصطلح هروب رأس المال من أي دولة يختلف حسب درجة التنمية التي تمر بها الدولة، وطبيعة أو نوعية المستثمر الذي يقوم بعملية تهريب رأس المال وأيضاً المرحلة الزمنية قيد الدراسة للظاهرة.²

لذلك يوجد العديد من التعريفات لهروب رأس المال إلي الخارج، والتي قدمها العديد من الباحثين خلال فترات زمنية مختلفة و يمكن عرض بعض هذه التعريفات كما يلي:-

تعريف (Kindleberger, 1937).³

عرف Kindleberger هروب رأس المال علي أنه " تدفقات غير عادية مدفوعة من دولة ما وذلك بسبب قائمة معقدة من المخاوف والشكوك".

تعريف (Cuddington, 1986).⁴

نظر (Cuddington) إلي هروب رأس المال من حيث كونها تدفقات مالية قصيرة الأجل، حيث عرف هروب رأس المال بأنه " التدفقات المالية الخاصة قصيرة الأجل، والتي تحدث نتيجة للإضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية والمالية ". وأطلق Cuddington علي ظاهرة هروب رأس المال إلي الخارج مصطلح " الأموال الساخنة (Hot Money) ".

¹ Mcdonald, G. (1999). International capital flows: An Evaluation of Turkish capital flight, Ph.D. Dissertation, faculty in economics, the city university of New York, USA, PP 1.

² Schneider, B. (1991). Capital flight from developing countries, west view press, USA, PP 18.

³ Kant, C. (2002). Op. Cit, PP 341-358.

⁴ Cuddington, J. (1986). Capital flight: Estimates, Issues, and Explanations, Princeton University, Princeton studies in International finance, No. 58, PP 2.

تعريف (Schneider, 2003).^١

عرف Schneider هروب رأس المال علي أنه " جزء من التدفقات الدولية إلي الخارج ،والمدفوعة بعدم الثقة واليقين الاقتصادي والسياسي داخل الدولة الأم". ويشير Schneider إلى أن المشكلة المرتبطة بمفهوم هروب رؤوس الأموال عبارة عن المبادئ الاقتصادية التي تفترض أن تعظيم منفعة سلوك المستهلك وتعظيم الربح للمقيمين ترافقه كفاءة في توزيع الموارد وبالتالي زيادة الرفاهية.

تعريف (Mileva, 2008).^٢

ينظر Mileva إلى هروب رؤوس الأموال من خلال الأسباب التي تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلي الخارج، وقد عرف هروب رأس المال بأنه عبارة عن " التغيير في المخاطر والعوائد التي تؤدي إلي إرتفاع تدفقات رؤوس الأموال إلي الخارج، والتي قد تكون نتيجة للأحداث السياسية أو الأزمات المالية".

تعريف (Folorunso, 2009).^٣

ينظر Folorunso إلي تعريف هروب رؤوس الأموال إلي الخارج من منظور كلي؛ حيث يعرفه علي أنه " تدفق رؤوس الأموال للحصول علي معدل عائد أعلي أو رداً علي الأخطار المختلفة ".

تعريف (Josef, 2009).^٤

إعتمد Josef في تعريفه لهروب رؤوس الأموال إلي الخارج علي تسجيل أو عدم تسجيل تلك الأموال في موازين مدفوعات الدول التي ترغب في حصر رؤوس الأموال الهاربة منها، فقد عرف هروب رؤوس الأموال علي أنها عبارة عن " تدفق رؤوس الأموال إلي الخارج وغير المسجلة في ميزان المدفوعات". وقد أوضح Josef أن معظم الأموال الهاربة تكون أموال غير قانونية أو ناتجة عن النشاط الإجرامي مثل الرشاوي والمخدرات وتجارة السلاح.....الخ.

ومما سبق نخلص إلي أن هروب رؤوس الأموال هو عبارة عن تدفق الأموال من دولة ما (تكون هذه الدولة نامية في الغالب) إلي دولة أخرى (أكثر تقدماً) بدافع حماية تلك الأموال من

¹ Schneider, B. (2003). Measuring Capital Flight: Estimates and Interpretations, Working Paper Overseas Development Institute, London, No. 194.

² Mileva, E. (2008). The impact of capital flows on domestic investment in transition economies, ECB Working Paper, No. 871, PP13.

³ Ayadi, F. S. (2009). Determinants of capital flight in developing economies: A study of Nigeria. In Emerging Issues and Challenges in Business & Economics: Selected Contributions from the 8th Global Conference, Firenze University Press, Vol. 24, PP. 245.

⁴ Brada, J. C.; Kutan, A. M.; and Vukšić, G. (2011). The costs of moving money across borders and the volume of capital flight: the case of Russia and other CIS countries. Review of world economics, Vol. 147, No, 4, PP 717-744.

الإضطرابات السياسية والظروف الاقتصادية غير الملائمة، أو بحثًا عن فرص استثمارية أقل خطرًا وذات عائد أعلى.

ويحدث هروب رأس المال من أي دولة لعدت أسباب مختلفة؛ فقد يحدث هروب رأس المال للخارج نتيجة للفساد الإداري، أو لعدم الإستقرار السياسي لهذه الدولة، العوامل النفسية، أو عدم توافر مناخ الاقتصادي جيد.^١ والذي قد يتمثل في زيادة الضرائب المفروضة علي رأس المال أو علي أصحاب الاستثمارات، وتعثر الحكومة في تسوية ديونها التي تزجج المستثمرين المحليين والأجانب وتدفعهم لتخفيض قيمة سنداتهم المالية في تلك الدولة.

وقد يعود أيضًا هروب رأس المال للخارج نتيجة لإنعدام الثقة في قوة اقتصاد تلك الدولة بسبب إرتفاع معدل التضخم المحلي، وإنخفاض معدلات الفائدة علي الأصول المحلية، بالإضافة إلي وجود خلل في ميزان مدفوعات تلك الدولة. وعادة ما يصاحب ذلك إنخفاض حاد في كل من سعر الصرف وحجم الإحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، وبالتالي تقاوم الدين الخارجي للبلد المتدفق منها رأس المال مما يؤدي ذلك الي مزيد من هروب رأس المال إلي الخارج.

ويتم تهريب رأس المال إلي الخارج إما بطريقة قانونية أو طريقة غيرقانونية؛ وتتمثل الطريقة القانونية أو الشكل القانوني في قيام المستثمر بنقل أمواله من البلد الأم إلى بلد آخر وذلك عن طريق التحويلات المصرفية. أما الطريقة غير القانونية أو كما يسميها البعض غير الشرعية تحدث في الدول التي تضع قيود علي حركات رؤوس الأموال منها والتي تكون الأموال المهربة منها في الغالب أموال غير شرعية مصدرها (الإختلاس - الرشاوي- المخدرات - تجارة الأسلحة- أنشطة البغاء..... الخ). ويتم تهريب رأس المال وفقًا لتلك الطريقة من خلال تزوير الفواتير؛ مثل رفع فاتورة الواردات أو تخفيض فاتورة الصادرات أو إنشاء أسماء لشركات أجنبية وهمية بهدف تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج أو بمعنى أدق تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

ولقد أشار "Dornbusch" عام ١٩٨٥ إلى أن هروب رأس المال إلى الخارج يمكن أن يحدث من خلال إستيراد السلع المعمرة، حيث تؤدي توقعات المستثمرين باحتمال إنخفاض قيمة العملة المحلية في الدول النامية إلى إقبالهم علي زيادة وارداتهم من السلع المعمرة والسلع الرأسمالية وذلك بهدف إعادة إستثمار هذه السلع وتحقيق أرباح منها عندما تتحقق هذه التوقعات بشأن إنخفاض قيمة العملة.^٢

^١ محمد ابراهيم السقا (١٩٩٤). دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ص ١١.

^٢ Dornbusch, R. (1986). Flexible exchange rates and excess capital mobility. Brookings Papers on Economic Activity, No. 1, PP 209-226.

ونظرًا لتعدد تعريفات ظاهرة هروب رأس المال إلى الخارج، وذلك نتيجة إختلاف الاقتصاديين في وضع أو تحديد مفهوم واضح وصريح لتلك الظاهرة كما أوضحنا ذلك فيما سبق، فقد تعددت أيضًا طرق قياس وتقدير حجم رأس المال الهارب إلى الخارج؛ حيث تختلف طريقة القياس وفقًا للتعريف المستخدم لوصف الظاهرة موضع البحث.

حيث يعد التقدير الدقيق لحجم رأس المال الهارب إلى الخارج من الأمور الصعبة نسبيًا؛ نظرًا لطبيعة الظاهرة موضع الدراسة حيث أن هذه الأموال عادة ما تهرب من خلال قنوات سرية أو غير قانونية وبالتالي لا تسجل في ميزان المدفوعات للدولة الأم، بالإضافة إلى ضعف البيانات أو عدم دقتها في كثير من الأحيان خاصة في الدول النامية. وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض الطرق والمؤشرات التي يمكن الإعتماد عليها لتقدير حجم الأموال الهاربة.¹

ومما سبق فإن تقدير حجم رأس المال الهارب إلى الخارج يواجه عدة مشاكل تتمثل أهمها في عدم وجود مصادر مباشرة للحصول علي بيانات للأصول المملوكة للقطاع الخاص للدول النامية في الدول الأجنبية؛ فعلي سبيل المثال بالرغم من أن كل من بنك التسويات الدولية (BIS) وصندوق النقد الدولي (IMF) يقومان بجمع بيانات حول التغير في الودائع البنكية للدول وفقًا لما تذكره البنوك المتلقية لها، إلا أن تغطية كل من بنك التسويات وصندوق النقد الدولي للبيانات تكون محدودة؛ حيث يوفر (BIS) سلسلة بيانات لإلتزامات أعضاؤه فقط ولا يتم تصنيف تلك البيانات إلى القطاع الخاص أو القطاع الرسمي، كما يقوم صندوق النقد الدولي (IMF) بالإبلاغ عن بيانات أصول غير بنكية في ٣٣ بنك مركزي ولكنه لا يميز أيضًا بين أموال القطاعين الخاص والرسمي.²

ومن هنا فإنه يمكننا القول أن إختلاف طرق القياس وإختلاف مصادر البيانات المستخدمة في تقدير حجم رأس المال الهارب تؤدي إلى صعوبة المقاربة في النتائج النهائية. ويمكن تقسيم طرق قياس حجم رأس المال الهارب إلى الخارج إلى طريقتين رئيسيتين؛ هما الطريقة المباشرة لقياس حجم رأس المال الهارب إلى الخارج والطريقة غير المباشرة، كما تنقسم هاتان الطريقتان أيضًا إلى طرق ومعادلات فرعية يمكن توضيحها من خلال الصفحات التالية.

مشكلة الدراسة:-

نظرًا لإفتقار غالبية الدول النامية لرؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية لها بالإضافة إلي تعرض غالبية تلك الدول النامية لفقد مدخراتها المحلية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وحتى وقتنا هذا، وذلك في صورة هروب لرأس مال تلك الدول إلى الخارج، وعجز تلك الدول

¹ محمد ابراهيم السقا (١٩٩٤). دراسة قياسية لحجم ومحددات مرجع سبق ذكره، ص ٧.

² Schneider, B. (2003). Op. Cit, PP 8.

علي التقدير الدقيق لرؤوس الأموال الهاربة منها؛ فإن مشكلة الدراسة تتمثل في إيجاد طريقة دقيقة لقياس حجم رأس المال الهارب إلى الخارج من اقتصاد تلك الدول.

الدراسات السابقة:-

لقد تعددت الدراسات التي تناولت ظاهرة هروب رأس المال إلى الخارج خاصة في أعقاب تزايد المديونية الخارجية لدول أمريكا اللاتينية، كما تنوعت تلك الدراسات من كونها دراسات أجنبية ودراسات عربية وقد اختلفت نتائج كل دراسة وفقاً لتعريفها لتلك الظاهرة وطريقة القياس المتبعه. ويمكن عرض بعض الدراسات السابقة كما يلي:-

دراسة (Cuddington, 1986).¹

هدفت دراسة Cuddington إلى إيجاد مفهوم واضح لمصطلح هروب رأس المال إلى الخارج وذلك في الأجل القصير خاصة بعد تعرض أغلبية دول أمريكا اللاتينية لهذه الظاهرة، كما سعى Cuddington لوضع معادلة يمكن من خلالها قياس حجم رأس المال الهارب إلى الخارج في الأجل القصير.

دراسة (Dooley, 1988).²

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة هروب رأس المال إلى الخارج ودوافع ذلك الهروب، كما وضعت الدراسة نموذج قياسي لهروب رأس المال إلى الخارج.

دراسة (Claessens & David, 1993).³

كانت هذه الدراسة عبارة عن ورقة بحثية قدمها كل من Claessens & David من خلال البنك الدولي، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المعادلة التي قدمها البنك الدولي عام (1985) لقياس حجم رأس المال الهارب إلى الخارج، ومن ثم معرفة أوجه القصور في تلك المعادلة مع إدخال بعض المتغيرات الإضافية التي قد تجعل نتائج القياس أكثر دقة.

دراسة (Schneider, 2003).⁴

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد تعريف واضح لمصطلح هروب رأس المال إلى الخارج، كما ناقشة الدراسة كيفية قياس حجم رأس المال الهارب إلى الخارج بالإعتماد على معادلة البنك الدولي وإضافة بعض المتغيرات لها.

¹ Cuddington, J. (1986). Capital flight: Estimates, Issues, and Explanations, Princeton University, Princeton studies in International finance, No. 58.

² Dooley, M.P. (1988). Capital flight: a response to differences in financial risks, staff papers, Vol.35, No.3, 422-436.

³ Claessens, S. and Naude, D. (1993). Recent estimates of capital flight, working paper, the world bank.

⁴ Schneider, B. (2003). Op. Cit, PP 9.

أهداف البحث.

- ١- تحديد كيفية قياس حجم رأس المال الهارب إلى الخارج في الأجل القصير.
- ٢- تحديد كيفية قياس حجم رأس المال الهارب إلى الخارج في الأجل الطويل.

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على الطرق المختلفة لقياس ظاهرة هروب رأس المال إلى الخارج والتي يعاني منها معظم الدول النامية من ثمانينات القرن الماضي، وتحديد مزايا وعيوب كل طريقة على حدى.

أولاً: كيفية قياس هروب رأس المال إلى الخارج في الأجل القصير.

تعرف هذه الطريقة أيضًا بالطريقة المباشرة لقياس حجم رأس المال الهارب إلي الخارج والتي وضعها Cuddington عام ١٩٨٦ وتستخدم هذه الطريقة في القياس إما بيانات ميزان المدفوعات (BOP) أو بيانات بنك التسوية الدولي (BIS). كما تعتمد هذه الطريقة في قياس حجم رأس المال الهارب إلى الخارج علي تدفقات رأس المال الخارجة في الأجل القصير فقط، أو كما تعرف بالأموال الساخنة "Hot money" والتي تتم بواسطة القطاع الخاص غير البنكي، فقد وجد أن هذه الأموال تتأثر بشكل كبير جدا تجاه كل من الإضطرابات، والأزمات السياسية والتغيرات الاقتصادية الطارئة لرأس المال وذلك مثل إرتفاع معدل الضرائب، وفرض قيود علي حركة رؤوس الأموال أو حدوث إنخفاض كبير في قيمة العملة المحلية بالإضافة إلى التضخم الفعلي الحاد أو المتوقع^١ ولقد إعتد Cuddington على بيانات بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات للدولة عند حساب حجم رأس المال الهارب منها وتدفقات رؤوس الأموال للقطاع الخاص غير البنكي. حيث أوضح أن قياس هروب رأس المال للخارج يواجه مشكلة حادة، خاصة في الدول التي تضع قيود علي حركات رأس المال منها؛ وتتمثل هذه المشكلة في عدم تسجيل تدفقات رأس المال إلى الخارج لذلك يمكن الإستدلال علي هذه التدفقات غير المسجلة من خلال تضخم بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات.^٢

ويمكن صياغة معادلة (Cuddington) لقياس هروب رأس المال إلى الخارج في الأجل القصير كما يلي^٣:

$$CF= EO + P$$

حيث أن

¹ Cuddington, J. (1986). Op. Cit, PP 2.

² Cuddington, J. (1986). Op. Cit, PP 3.

^٣ عصام الدين أبو العلا (٢٠١٣). كفاءة السياسات الاقتصادية في مواجهة ظاهرة هروب رؤوس الأموال من مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ٥٤.

EO = بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات.

P = بنود تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الخارج.

مزايا وعيوب طريقة قياس هروب رأس المال إلى الخارج في الأجل القصير.

تتميز طريقة قياس رأس المال الهارب إلى الخارج في الأجل القصير بالبساطة والسهولة في كيفية الحساب؛ حيث أنها تعتمد وبشكل أساسي على بيانات بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات، ولكن علي الرغم من ذلك فإن لهذه الطريقة عدة عيوب نذكر منها ما يلي: -

أ- يعتبر (Cuddington) أن جميع التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل تمثل هروب لرؤوس

الأموال بالرغم من أنها قد تشمل أيضًا علي تحركات عادية لرأس المال.¹

ب- الإعتماد فقط علي التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، بدلًا من الإعتماد علي جميع التدفقات الخارجية التي يقوم بها القطاع الخاص، وبالتالي فهو يستبعد التدفقات الرأسمالية للقطاع المصرفي من الحساب ومن ثم تكون مؤشرات هروب رأس المال إلى الخارج وفقًا لهذه الطريقة أقل من تلك التي يتم تقديرها وفقًا لطريقة البنك الدولي.² والتي سنتعرف عليها في الصفحات التالية.

ت- الإعتماد بشكل أساسي علي بيانات بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات في تقدير حجم رأس الهارب، وهو ما يعطي نتائج مضللة للقياس حيث أن بند السهو والخطأ لا يقتصر فقط علي التدفقات غير المسجلة لرؤوس الأموال الخاصة إلي الخارج، بل قد يضم بعض العناصر الأخرى كما أن هناك بعض أشكال الهروب لرأس المال والتي لا تظهر مطلقا في بند السهو والخطأ مثل تزييف فواتير الصادرات والوردات.³ خاصة إذا ما تم الإحتفاظ بإيرادات هذه المعاملات التجارية في الخارج.

ثانيًا: كيفية قياس هروب رأس المال إلى الخارج في الأجل الطويل.

هناك عدة طرق لقياس حجم رأس المال الهارب إلى الخارج في الأجل الطويل، وتعرف هذه الطرق بأنها طرق غير مباشرة في القياس، ونظرًا لتشابه هذه الطرق في قياس حجم رأس المال الهارب إلى الخارج وإعتمادها على تعريف واحد؛ فقد تجمعت هذه الطرق تحت مسمى "طريقة البواقي the residual measure" لقياس حجم رأس المال الهارب إلى الخارج.

وتعتمد هذه الطريقة في تقدير حجم رأس المال الهارب إلى الخارج على المفهوم الواسع لهروب رؤوس الأموال والقائم علي المنفعة القومية. ولقد عُرِفَ هروب رأس المال وفقًا لهذا المفهوم

¹ Schneider, B. (2003). Op. Cit, PP 13.

² Mcdonald, G. (1999). Op. Cit, PP 7.

³ Schneider, B. (2003). Op. Cit, PP 10.

علي أنه "يضم كافة الأصول الخارجية المسجلة وغير المسجلة بما في ذلك مشتريات الأصول المالية الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الأصول الحقيقية المملوكة للقطاعات البنكية وغير البنكية، سواء كانت عامة أو خاصة".^١

وبالتالي فإنه وفقاً لهذا المفهوم يعتبر أي تدفق لرأس المال خارج الدولة الأم بغض النظر عن مصدره هروباً لرأس المال، ويقلل المنفعة القومية للدولة وذلك بسبب ندرة رأس المال خاصة في الدول النامية. ويتم قياس حجم رأس المال الهارب وفقاً لهذه الطريقة من خلال المقارنة بين تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل " مصادر الأموال" وتدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج" إستخدامات رؤوس الأموال" وبالتالي يعتبر الفرق بينهما هروباً لرأس المال.^٢

حيث تفترض هذه الطريقة أن العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات وزيادة الإحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي لأي دولة تتطلب تمويل مالي لمواجهتها؛ يتمثل مصدره في زيادة حجم المديونية الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي حالة زيادة مصادر التمويل والمتمثلة في (الدين الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر) عن الإحتياجات التمويلية والمتمثلة في (تخفيض العجز في الحساب الجاري وزيادة الإحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي) فإن الفرق بينهما يمثل هروباً لرأس المال.^٣

وتعد طريقة البواقي من أكثر الطرق شيوعاً وإستخداماً حيث تعتمد عليها الكثير من المؤسسات الدولية عند تقديرها لحجم رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج، ومن أمثلة تلك المؤسسات البنك الدولي وبنك مورجان وغيرهم ولقد قامت هذه المؤسسات بوضع بعض المعادلات التي يمكن من خلالها تقدير حجم رأس المال الهارب إلى الخارج وتستمد هذه المعادلات من خلال تعريف كل منهم لظاهرة هروب رؤوس الأموال ويمكن إيضاح ذلك كما يلي: -

١/١ معادلة (Erbe 1985) لتقدير حجم رأس المال الهارب إلى الخارج.

لقد وضعت Susanne Erbe طريقة لتقدير حجم رأس المال الهارب إلى الخارج والتي تعرف بطريقة Erbe ، وقد أوضحت Erbe أن تقدير هروب رأس المال يتم بإستخدام إحصاءات ميزان المدفوعات وهي طريقة يتم إستخدامها بشكل متكرر، وتتمثل هذه الطريقة في مقارنة التغير في إجمالي المديونية الخارجية المسجلة رسمياً في ميزان المدفوعات مع كل من العجز في الحساب الجاري وتراكم احتياطيات النقد الأجنبي، فإذا تجاوز التغير في إجمالي المديونية الخارجية كل من

^١ محمد ابراهيم السقا (١٩٩٤). دراسة قياسيةمرجع سبق ذكره، ص ٤.

^٢ Edsell.Beja, Jr. (2005). Capital flight from south east Asia: case studies on Indonesia, Malaysia, The Philippines and Thailand, Ph.D. dissertation, university of Massachusetts Amherst, USA, PP33.

^٣ Schneider, B. (2003). Op. Cit, PP 9.

عجز الحساب الجاري والزيادة في احتياطات النقد الأجنبي فإن ذلك يعني أنه تم إستغلال الموارد الخارجية لأغراض أخرى وهي بالتحديد تصدير رأس المال الخاص أي " هروب رأس المال " ¹. وبناء علي طريقة Erbe لتقدير حجم الأموال الهاربة إلى الخارج فإن معادلة هروب رأس المال يمكن كتابتها علي النحو التالي:-
هروب رأس المال = التغير في المديونية - (العجز في الحساب الجاري + الزيادة في الاحتياطات من النقد الاجنبي).

وتعتمد (Erbe) في قياس حجم رأس المال الهارب علي بيانات ميزان المدفوعات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدلاً من الإعتماد علي بيانات ميزان المدفوعات الصادرة من قبل البنك الدولي، وترى (Erbe) أن تصدير رأس المال سواء القانوني أوغير القانوني يمثل مشكلة رئيسية للدول النامية حيث أنه يؤثر علي كل من قيمة العملة المحلية، معدلات الفائدة، معدل التضخم والضرائب.

ولقد درست (Erbe) حجم رأس المال الهارب في ٣٤ دولة نامية ووجدت أن كل من المكسيك والأرجنتين وفنزويلا وإندونيسيا شهدت أكبر حجم لهروب رأس المال من اقتصادها، وأوضحت أن السياسات الاقتصادية الخاطئة تعد السبب الرئيسي لهروب رأس المال من تلك الدول، ولكنها إعتقدت أيضاً أن تحسن المناخ الاقتصادي قد يؤدي إلى إمكانية عودة رأس المال الهارب إلى الدولة الأم مرة أخرى.

١/٢ معادلة البنك الدولي (World Bank 1985) لتقدير حجم رأس المال الهارب إلى الخارج.
لقد وضع البنك الدولي في عام ١٩٨٥ معادلة لتقدير حجم رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج وذلك من خلال طرح تدفقات رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج والتي تعرف بـ (إستخدامات الأموال)، والتي تتكون من كل من عجز الحساب الجاري وزيادة حجم الاحتياطي. من تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل والتي يطلق عليها (مصادر الأموال) وهي عبارة عن (الزيادة في المديونية الخارجية، و صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث تصبح صيغة المعادلة كالتالي^٢:-

$$CF = \Delta D + NFDI - CA - \Delta R$$

حيث أن:

CF = هروب رؤوس الأموال.

ΔD = التغير في الدين الخارجي القائم.

NFDI = صافي الإستثمار الأجنبي المباشر.

¹ Erbe, S. (1985). The Flight of Capital from Developing Countries, Intereconomics, Vol. 20, No. 6, PP 268-275.

² Davies, V. A. (2007). Capital flight and war, Working paper, The World Bank, No. 13 PP4.

CA = عجز الحساب الجارى.

ΔR = التغيير فى الإحتياطيات الدولية.

١/٣ معادلة بنك مورجان (Morgan guaranty com. 1986) لتقدير حجم رأس المال الهارب إلى الخارج.

وهنا تم إستخدام نفس صيغة المعادلة التي وضعها البنك الدولي لتقدير حجم رأس المال الهارب إلى الخارج مع إضافة بند آخر وهو الأصول الخارجية المملوكة للبنوك الخاصة. ولقد تم إدراج الأصول المصرفية إلى المعادلة إعتياداً علي التجربة المكسيكية في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، حيث تم تهريب كميات كبيرة جداً من رؤوس الأموال عن طريق القطاع المصرفي والذي أدى بدوره إلى تقاوم أزمة المديونية للمكسيك.^١

ويعتبر بنك مورجان أن هروب رأس المال يحدث من خلال عملية الإستحواذ علي الأصول الأجنبية قصيرة الأجل من قبل النظام المصرفي والسلطات النقدية في البلاد، وبالتالي يتحدد هروب رأس المال كتراكم للأصول الأجنبية الخاصة من قبل القطاع غير المصرفي.^٢ ويقاس هروب رأس المال وفقاً لهذه الطريقة من خلال المعادلة التالية:-

$$CF = \Delta D + NFDI - CA - \Delta R - BSFA$$

حيث أن:-

BSFA = الأصول الخارجية المملوكة للبنوك.

١/٤ معادلة كلاين (Cline 1987) لتقدير حجم رأس المال الهارب إلى الخارج.

لقد قام Cline بإستخدام معادلة مورجان لتقدير حجم رأس المال الهارب إلى الخارج ولكن بعد إجراء بعض التعديلات عليها، تمثلت تلك التعديلات في إستبعاد كل من دخول الاستثمارات المباشرة المعاد استثمارها في الداخل والخارج، بالإضافة إلى دخول الاستثمارات الأخرى غير المباشرة كدخول السياحة والسفر من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج وذلك لأنها لا تخضع لسيطرة سلطات النقد الأجنبي.^٣ لتصبح صيغة المعادلة المستخدمة في قياس حجم رؤوس الأموال الهاربة وفقاً لـ Cline كما يلي^٤:-

$$CF = \Delta D + NFDI - CA - \Delta R - BSFA - RFDII - OTI$$

¹ Schneider, B. (2003). Op. Cit, PP 10.

² Yalta, Y. (2009). Capital flight: conceptual and methodological issues, İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, Vol. 27, No. 1, PP 73-94.

³ Mcdonald, G. (1999). Op. Cit, PP 27.

^٤ عصام الدين أبو العلا. (٢٠١٣). كفاءة السياسات الاقتصادية.....، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

حيث أن:-

RFDII = دخول الإستثمار المباشر المعاد إستثمارها.

OTI = دخول الإستثمارات الأخرى.

مزايا وعيوب قياس حجم هروب رأس المال إلى الخارج في الأجل الطويل وفقاً لطريقة البواقي.

يلاحظ مما سبق أن جميع صيغ المعادلات المستخدمة في تقدير هروب رأس المال إلى الخارج في الأجل الطويل وفقاً لطريقة البواقي تغطي نطاق واسع من التحويلات الرأسمالية للخارج، سواء المتعلقة بالقطاع الرسمي أو القطاع الخاص، وبالتالي فإن طريقة البواقي تعد طريقة لقياس جميع تحركات رؤوس الأموال للمقيمين إلى خارج الدولة.

ولكن بالرغم من أن هذه الطريقة تعد الأكثر شيوعاً وإستخداماً في القياس فإن لها عدة عيوب

تتمثل فيما يلي¹:-

أ- يحدد هروب رأس المال وفقاً لطريقة البواقي بأنه الفرق بين مصادر الأموال وإستخدامات تلك الأموال وقد يؤدي ذلك إلى مضاعفة خطأ القياس المرتبط بهذه التدفقات، فعلي سبيل المثال إذا ما قدر العجز في الحساب الجاري بأقل من قيمته الفعلية فإن ذلك سيؤدي إلى الإفراط في تقدير هروب رأس المال، كما أنه إذا ما تم تقدير تدفقات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بأقل من قيمته الفعلية فإن ذلك سوف يؤدي في النهاية إلى المبالغة في تقدير حجم رؤوس الأموال الهاربة.

ب- عدم قدرة هذه الطريقة في التفرقة بين التحويلات الرأسمالية المشروعة والتحويلات غير المشروعة، فعلي سبيل المثال إذا رغب بعض المستثمرين في الحصول علي أوراق مالية أجنبية بغرض تنويع المحفظة الاستثمارية ستدخل هذه المعاملات وفقاً لهذه الطريقة في مقياس هروب رأس المال إلى الخارج.

ت- كما أن من أهم المشكلات التي تواجه تقدير حجم هروب رأس المال إلى الخارج وفقاً لطريقة البواقي مشكلة المديونية الخارجية. حيث أنه لا يتم الإبلاغ عن الدين الخارجي للعديد من الدول النامية وتثبت حسابات رأس المال نفسها أنها مؤشرات ضعيفة لتدفقات رأس المال إلى الداخل والخارج، وبالتالي يلاحظ أن رصيد الدين المتراكم المستدل عليه من بيانات ميزان المدفوعات في حالة العديد من البلدان النامية أقل من رصيد بيانات الديون

¹ Johannesen, N and Pirtila, J. (2016). Capital flight and development: an overview of concepts, methods, and data sources, Working paper, Unu - wider, PP 3.

التي جمعتها كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي وغالبًا ما يرجع

الفرق بين البيانات إلى هروب رأس المال.¹

ونظرًا لعدم قدرة طريقة البواقي علي التفرقة بين هروب رأس المال والتحركات العادية لرأس المال بين الدول، والذي يسعى وراء العائد الأعلى وتحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية لكل من المستثمر والاقتصاد القومي، فإن هذه الطريقة تتعارض مع مفهوم المنفعة القومية القائمة عليه في القياس. ومن ثم قام (Dooley,1988) بوضع طريقة أخرى لقياس حجم رأس المال الهارب إلى الخارج في الأجل الطويل تعمل علي التفرقة بين تحركات رأس المال العادية وغير العادية.

١/٥ طريقة (Dooley,1988) لقياس هروب رأس المال إلى الخارج في الأجل الطويل.

يعرف (Dooley) هروب رأس المال علي أنه " رصيد المستحقات المالية لبلد ما علي غير المقيمين والتي لا تولد إيرادات دخل استثماري في بيانات ميزان مدفوعات البلد الدائن"، أي أن (Dooley) يفرق هنا بين التدفقات العادية لرؤوس الأموال والتي تتحرك بدافع من قرارات المستثمرين لتنوع الحافظة الاستثمارية، وبين تدفقات رؤوس الأموال غير العادية (الهاربة) الراغبة في الإبتعاد عن سيطرة السلطات المحلية، وبالتالي فهذه الأموال لا تعود بدخل مسجل علي الدولة الأم.²

فقد قام (Dooley) بدراسة بعض اقتصاديات الدول النامية ومن ثم قام بقياس الدخل المتولد عن الاستثمار في تلك الدول وبعد القياس وجد أن إيرادات دخل الاستثمار المقاسة أقل بكثير من المستوي الذي يكون متسقًا مع أسعار الفائدة في السوق، ومن ثم فسّر إنخفاض إيرادات الاستثمار عن معدلات أسعار الفائدة إلى أن هناك هروب في رأس المال وذلك بسبب تفضيل المقيمين الحصول علي أصول مالية خارجة عن سيطرة السلطات المحلية.³ وبالتالي فإن دخل الاستثمار لم يتم تسجيله في بيانات ميزان المدفوعات بشكل كامل وهو ما يعني وجود تدفقات غير عادية لرؤوس الأموال إلى الخارج وهو ما يطلق عليه هروب رؤوس الأموال. ولقد قام (Dooley) بوضع طريقة تعد من أدق الطرق المستخدمة في قياس حجم رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج، إلا أنها تعد أيضًا من أكثر الطرق تعقيدًا.

حيث قام (Dooley) بقياس رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج من خلال ثلاث خطوات يمكن توضيحها كما يلي:⁴

¹ Schneider, B. (2003). Op. Cit, PP 14.

² Dooley, M. P. (1988). Op. Cit, PP 422-436.

³ Dooley, M.P. (1988). Op. Cit.

⁴ Claessens, S., and Naude, D. (1993). Op. Cit, PP 5-8.

الخطوة الأولى

وفيها قام (Dooley) بحساب إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج من خلال جمع كل من تدفقات رؤوس الأموال المسجلة وتدفقات رؤوس الأموال غير المسجلة. ويتم حساب تدفقات رؤوس الأموال المسجلة من خلال جمع بنود البيانات التالية من ميزان المدفوعات.

١/١ جمع بنود تدفقات رأس المال طويل الأجل وبنود رأس المال قصير الأجل.

أ- تدفقات رأس المال طويل الأجل والتي يمثلها كلاً مما يلي:-

(١) الاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

(٢) استثمار القطاع الرسمي للمقيمين.

(٣) الودائع البنكية.

(٤) استثمار القطاعات الأخرى.

ب- تدفقات رأس المال قصير الأجل والتي يمثلها كلاً مما يلي:-

(١) الاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

(٢) استثمار القطاع الرسمي للمقيمين.

(٣) الودائع البنكية.

(٤) استثمار القطاعات الأخرى.

(٥) الاحتياطات.

وتمثل البنود السابقة السطور (٦٢ حتى ٦٤ & ٦٩ حتى ٧٧&٧١ حتى ٨٤&٧٩ حتى ٨٩&٨٥ حتى ٩٣ & ٩٤ حتى ١٠٩) من حساب ميزان المدفوعات الصادر بواسطة صندوق النقد الدولي. ١/٢ تحويل هذه التدفقات إلى أرصدة من خلال رسملة بيانات السنة الأولى علي أساس البيانات المسجلة عن عوائد الاستثمار ومعدل الفائدة السوقي، وهذا يعكس الاستثمار العادي في محفظة الأوراق المالية.

١/٣ إضافة بند السهو والخطأ (الموجود في السطر ١١٢ من ميزان المدفوعات) وذلك كتعديل للتقدير.

أما بالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال غير المسجلة فقد حسبها (Dooley) من خلال المعادلة التالية:-

تدفقات رؤوس الأموال غير المسجلة = [قيمة الدين الخارجي من واقع بيانات البنك الدولي وبنك التسوية الرسمي (OECD) - قيمة الدين الخارجي من واقع بيانات ميزان المدفوعات].

الخطوة الثانية

ويتم فيها حساب تدفقات رؤوس الأموال العادية إلى الخارج وذلك عن طريق رسملة العوائد الاستثمارية أي قسمة دخول الاستثمارات للأصول الخارجية المملوكة للمقيمين المحليين والعائدة للدولة الأم ومسجلة بميزان مدفوعاتها، والموجودة في السطور (١٥ & ١٧ & ١٩ بميزان المدفوعات) علي متوسط معدل الفائدة السنوي السوقي المقدر .
وبالتالي تكون تدفقات رؤوس الأموال العادية = (عوائد الاستثمارات الخارجية المسجلة / متوسط معدل الفائدة السوقي السنوي).

الخطوة الثالثة

وهي الخطوة الأخيرة وفيها قام (Dooley) بحساب حجم هروب رؤوس الأموال إلى الخارج من خلال مقارنة رصيد التدفقات الخاصة الخارجية المحسوبة في الخطوة الأولى مع رصيد التدفقات العادية المحسوبة في الخطوة الثانية. ويمكن توضيح طريقة (Dooley) لتقدير حجم رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج من خلال المعادلة التالية:^١
هروب رؤوس الأموال = إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج - التدفقات العادية لرؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج.

$$CF = T_0 - (R / I)$$

حيث أن

CF = هروب رؤوس الأموال .

T₀ = إجمالي تدفقات رؤوس الأموال.

R = عوائد الاستثمار .

I = معدل الفائدة السوقي السنوي.

مزايا وعيوب طريقة " Dooley " لقياس هروب رأس المال إلي الخارج في الأجل الطويل.

تعد طريقة (Dooley) من أدق وأهم الطرق المستخدمة في تقدير حجم رؤوس الأموال الهاربة. نظرًا لأنه يفرق بين التدفقات العادية لرؤوس الأموال إلي الخارج، وهو ما يعرف بتحركات رؤوس الأموال والتي تكون عادةً مدفوعة برغبة المستثمرين في الحصول علي الإيرادات الأعلى بالإضافة إلي تنوع المحفظة الاستثمارية لهما، والتدفقات غير العادية لرؤوس الأموال والتي تعرف بمصطلح هروب رأس المال ليكون بذلك وضع حلاً للانتقاد الموجه لطرق القياس في البواقى المستخدمة في قياس الهروب والتي تعتمد علي إجمالي التدفقات.

^١ إيمان أحمد سيد علي. (٢٠١٦). الآثار الاقتصادية الكلية لهروب رؤوس الأموال من الدول النامية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، ص ٨٨.

وبالرغم من دقة تلك الطريقة في القياس إلا أنها تعرضت أيضاً لبعض الانتقادات نذكر منها ما يلي:-¹

(١) صعوبة الحصول علي بيانات حقيقية عن رصيد المستحقات الخارجية للمستثمرين في الخارج.

(٢) صعوبة حساب معدلات الفائدة السوقي السنوي العوائد الحقيقية للاستثمار، وذلك بسبب تباين البيانات والارقام بين مصادر البيانات المحلية والدولية.

(٣) إعتقاد هذه الطريقة علي بند السهو والخطأ وقد أوضحنا خطأ الإعتقاد عليه في طريقة هروب رأس المال في الأجل القصير.

(٤) قد يتم الاحتفاظ بدخول الاستثمارات في الأصول الخارجية المملوكة للمقيمين المحليين خارج الدولة الأم، وبالتالي لا تسجل عوائد تلك الاستثمارات في ميزان المدفوعات للدولة الأم مما يجعل عملية رسملة بيانات السنة الأولى غير دقيقة.

وبالإضافة إلي ما سبق من طرق قياس لهروب رأس المال إلي الخارج في الأجل القصير والأجل الطويل فإن هناك طريقة أخرى للقياس تعرف بطريقة التضليل التجاري وفيها قد يحدث هروب رأس المال في كلا الأجلين القصير والطويل.

ثالثاً: الجمع بين الأجل القصير والأجل الطويل لقياس حجم رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج وذلك

باستخدام طريقة التضليل التجاري.

يعد التضليل التجاري أحد الطرق المستخدمة في قياس هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. وتكمن طريقة التضليل التجاري في ترتيب كل من فواتير الصادرات والواردات للمعاملات الخارجية لدولة ما ومن ثم التهرب من الرسوم الجمركية.² وتتم عملية التضليل التجاري من خلال المغالاة في قيمة الواردات أو إخفاء قيمة الصادرات، أي إظهار قيمة الصادرات بأقل من قيمتها الحقيقية وذلك من أجل الإحتفاظ بالفرق بين القيمة الوهمية والقيمة الحقيقية في الخارج، ومما لا شك فيه أن ذلك سوف يؤثر بالسلب علي ميزان مدفوعات الدولة الأم لذا يعد التضليل التجاري أحد طرق هروب رأس المال.

ويمكن أن تصنف طريقة التضليل التجاري علي أنها إحدى الطرق قصيرة وطويلة الأجل في قياس رأس المال الهارب إلي الخارج.

¹Schneider, B. (2003). Op. Cit, PP 17-18.

² Yalta, Y., and Yalta, T. (2012). Does financial liberalization decrease capital flight? A panel causality analysis, International Review of Economics and Finance, No. 22, PP 92-100.

ولقد أستخدم (Classenes, et al) طريقة التضليل التجاري في قياس هروب رأس المال وذلك من خلال المقارنة بين بيانات التجارة الدولية بين الشركاء بالاعتماد علي بيانات صندوق النقد الدولي وأرقام التجارة المبلغ عنها في البلدان الصناعية بإعتبارها الركيزة المرجعية التي يمكن من خلالها حساب تزييف الفواتير. (أي المقارنة بين البيانات الدولية والبيانات المحلية للتجارة بين العالم الخارجي والدولة الأم) مع تقييم كل من الصادرات والواردات بالقيمة (FOB) والتي تعني أنها أي قيمة السلع علي متن الطائرة أو السفينة) بدلا من القيمة (CIF) والتي تشمل (التكلفة، الشحن، التأمين).¹

ويمكن إيضاح كيفية حساب حجم الأموال الهاربة عن طريق التضليل التجاري من خلال المعادلات التالية:-²

$$MI_X = (Xw/CIFFOB \text{ factor}) - Xc$$

$$MI_M = (MC/CIFFOB \text{ factor}) - Mw$$

حيث أن

MI_X = التضليل التجاري للصادرات.

MI_M = التضليل التجاري للواردات.

Xw = الصادرات وفقا للبيانات الدولية مقومة ب (FOB) بدلا من (CIF).

Xc = الصادرات وفقا للبيانات المحلية للدولة الأم.

MC = الواردات وفقا للبيانات الدولية مقومة ب (FOB) بدلا من (CIF).

Mw = الواردات وفقا للبيانات المحلية للدولة الام.

وفي حالة ما إذا كانت قيم المعادلات السابقة بالموجب فإن ذلك يعني أن هناك تزييف في كل من فواتير الصادرات والواردات، ومن ثم فإن هناك هروب في رؤوس الأموال من الدولة الأم إلى الخارج.

مزبا وعبوب طريقة التضليل التجاري لقياس حجم رأس المال الهارب إلي الخارج.

قد يهيا للبعض أن طريقة التضليل التجاري طريقة جيدة لقياس حجم رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج نظراً لأنها تعتمد فقط على بيانات كل من الصادرات والواردات، بالإضافة إلى بساطة المعادلات المستخدمة في القياس. إلا أن طريقة التضليل التجاري تعد إحدى الطرق غير المباشرة في

¹ Mcdonald, G. (1999). Op. Cit, PP 31.

² Claessens, Sand Naude, D. (1993). Op. Cit, PP 8-9.

تقدير حجم رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج، وذلك لأنها تعتمد على أرقام وبيانات غير مسجلة في الدولة الأم بشكل واضح وصريح.

كما أن إختلاف وتعدد مصادر البيانات في الدول النامية مقارنة بالبيانات التي تنشرها الدول الصناعية الكبرى والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي..... الخ. قد تؤدي إلى تقدير خاطئ في حجم رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج. ويمكن تلخيص المعادلات الرياضية المختلفة لطرق القياس السابقة لهروب رأس المال إلي الخارج في الجدول التالي:-

جدول رقم (1) يوضح المعادلات الرياضية المستخدمة في قياس هروب رأس المال إلي الخارج.

طريقة التضليل التجاري	الأجل الطويل	الأجل القصير
وهي طريقة تستخدم في كل من الأجل القصير والأجل الطويل صيغتها الرياضية $= (Xw/CIFFOB \text{ factor}) - Xc$ MI_x $= (MC/CIFFOB \text{ factor}) - Mw$ MI_M	معادلة (Erbe; World Bank,) (1985) $CF = EO + P$	طريقة (Cuddington)
	معادلة (Murgan guaranty Com,1986) $CF = (\Delta D + NFDI - CA - \Delta R - BSFA)$	معادلة الأموال الساخنة $CF = EO + P$
	معادلة كلاين (Cline, 1987) $CF = (\Delta D + NFDI - CA - \Delta R - BSFA - RFDII - OTI)$	

	طريقة (Dooley, 1988)	
	$CF = T_0 - (R / I)$	

نتائج وتوصيات البحث

أولاً: نتائج البحث.

- من خلال مناقشة الصفحات السابقة والتي تناولت أهم الطرق المستخدمة في قياس حجم رأس المال الهارب إلي الخارج من إقتصاد أي دولة نستنتج ما يلي:-
1. عدم إتفاق كل من الاقتصاديين، و واضعي السياسات والباحثين علي تحديد مفهوم واضح وصريح لظاهرة هروب رأس المال إلي الخارج.
 2. تعدد وإختلاف طرق القياس المستخدمة في تحديد حجم رأس المال الهارب إلي الخارج من إقتصاد أي دولة وذلك كنتيجة طبيعية لتعدد التعريفات المستخدمة في توضيح ظاهرة هروب رأس المال إلي الخارج.
 3. إن إختلاف مصادر جمع البيانات يؤدي إلي إختلاف القيم المقدرة لحجم رأس المال الهارب إلي الخارج حتي وإن تم إستخدام نفس الطريقة، وذلك في حالة إذا ما تم جمع البيانات من البنك الدولي (WB) أو بنك السويات الرسمي (BIS) أو صندوق النقد الدولي (IMF).

ثانياً: توصيات البحث.

بناءً على ما تم مناقشته في الصفحات السابقة وعرض أهم طرق قياس حجم رؤوس الأموال الهاربة إلي الخارج وتوضيح مزايا وعيوب كل طريقة منهم على حدى سواء في الأجل القصير أو في الأجويل الطويل، فإنه توصي الدراسة إلي التوصل إلي معادلة رياضية يمكن من خلالها قياس حجم رأس المال الهارب إلي الخارج مع وضع بعض المتغيرات العشوائية بهذه المعادلة؛ حتي تتناسب مع الظروف الاقتصادية والسياسية، والمرحلة التنموية التي تمر بها كل دولة علي حدى.

مراجع البحث

أولاً : المراجع باللغة العربية.

إيمان أحمد سيد علي (٢٠١٦). الآثار الاقتصادية الكلية لهروب رؤوس الأموال من الدول النامية : دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غيرمنشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر .

عصام الدين أبو العلا (٢٠١٣). كفاءة السياسات الاقتصادية في مواجهة ظاهرة هروب رؤوس الأموال من مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر .

محمد ابراهيم السقا (١٩٩٤). دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر .

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية.

Ayadi, F. S. (2009). Determinants of capital flight in developing economies: A study of Nigeria. In Emerging Issues and Challenges in Business and Economics: Selected Contributions from the 8th Global Conference, Firenze University Press, Vol. 24.

Brada, J. C.; Kutun, A. M.; and Vukšić, G. (2011). The costs of moving money across borders and the volume of capital flight: the case of Russia and other CIS countries. Review of world economics, Vol. 147, No, 4.

Claessens, S. and Naude, D. (1993). Recent estimates of capital flight, working paper, the world bank.

Cuddington, J. (1986). capital flight: Estimates, Issues, and Explanations, Princeton University, Princeton studies in International finance, No. 58.

Davies, V. A. (2007). Capital flight and war, Working paper, The World Bank, No. 13.

Dooley, M.P. (1988). Capital flight: a response to differences in financial risks, staff papers, Vol.35, No.3.

- Dornbusch, R. (1986). Flexible exchange rates and excess capital mobility. *Brookings Papers on Economic Activity*, No. 1.
- Edsell.Beja, Jr. (2005). Capital flight from south east Asia: case studies on Indonesia, Malaysia, The Philippines and Thailand, Ph.D. dissertation, university of Massachusetts Amherst, USA.
- Erbe, S. (1985). The Flight of Capital from Developing Countries, *Intereconomics*, Vol. 20, No. 6.
- Johannesen, N and Pirttila, J. (2016). Capital flight and development: an overview of concepts, methods, and data sources, Working paper, Unu – wider.
- Kant, C. (2002). What is capital flight? , *World Economy*, Vol. 25, No. 3.
- Mcdonald, G. (1999). International capital flows: An Evaluation of Turkish capital flight, Ph.D. Dissertation, faculty in economics, the city university of New York, USA.
- Mileva, E. (2008). The impact of capital flows on domestic investment in transition economies, *ECB Working Paper*, No. 871.
- Schneider, B. (1991). Capital flight from developing countries, west view press, USA.
- Schneider, B. (2003). Measuring Capital Flight: Estimates and Interpretations, Working Paper Overseas Development Institute, London, No. 194.
- Yalta, Y, and Yalta, T. (2012). Does financial liberalization decrease capital flight? A panel causality analysis, *International Review of Economics and Finance*, No. 22.
- Yalta, Y. (2009). Capital flight: conceptual and methodological issues, *İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi*, Vol. 27, No. 1.